المؤسسة الجامعية فضاء لانتاج المعرفة العلمية

" وضعية مخابر البحث العلمي و الكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية "

فتيحة زايدي (طالبة الدكتوراه)
د/ عبد الباسط هويدي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي(الجزائر)

الملخص:

ُتعتبر الجامعة نسق إجتماعي تؤثر و تتأثر بالمجتمع الذي توجد به؛ لما تلعبه من دور استراتجي؛ باعتبارها مكانا جامعا للعلم و المعرفة و لاسيما وظيفة البحث العلمي التي يقاس من خلاله تطور الأمم، إضافة إلى أنها الحافظ الأساسي للتراث الثقافي و القيم الجماعية و ما تسعى له من جهد في تكوين نوعي للموارد البشرية و إنتاج المعرفة، أردنا من خلال هذا المقال تسليط الضوء على المؤسسة الجامعية الجزائرية؛ لغرض التعرف على وضعية الكفاءات البحثية و مخابر البحث من عملية إنتاج المعرفة العلمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الجامعية- إنتاج المعرفة العلمية - مخابر البحث - الكفاءات البحثية.

Abstract :

The university is considered as a social layout which has great impact on the society because of its major significance. Besides, the university is the appropriate place of knowledge through the function of the scientific research. This latter is the criterion of the nation's development and growth. Also, it functions to protect the cultural heritage and the collective values by spending huge efforts on improving the quality of the existing human resources and to ameliorate the quality of knowledge production. This article aims to highlight the Algerian University Corporation for the purpose of identifying the status of research competences and research laboratories in the process of scientific knowledge production.

Key words : University Corporation, scientific knowledge production, research Laboratories, research competences

الإشكالية: ُتعتبر الجامعة محط أنظار العالم و معقد آماله و سبل نموه و تطوره؛ لما تلعبه من دور حضاري استراتجي؛ باعتبارها مكانا جامعا للعلم و المعرفة و ما تلعبه من دور أساسي في الحياة التربوية و العلمية و الاقتصادية للمجتمعات المعاصرة؛ ليس هذا و حسب و ما تقوم به من وظائف و لاسيما البحث العلمي التي يقاس من خلاله تطور الأمم، إضافة إلى أنها الحافظ الأساسي للتراث الثقافي و القيم الجماعية و ما تسعى له من جهد في تكوين نوعي للموارد البشرية و إنتاج المعرفة.

و من هنا نجد أن الوظيفة العصرية للمؤسسة الجامعية لا تقتصر على أداء وظيفة التعليم فحسب، بل سمعتها و شهرتها الأكاديمية ترتبط بمدى إنتاجها للمعرفة العلمية في مختلف المجالات، حيث تعتبر الجامعة وما تنتجه من معارف و ابتكارات في الميدان العلمي الأساس الأول الذي يتم من خلاله التفاضل بين الدول؛ فهي بذلك العمود الفقري لسياسات و استراتيجيات البلدان و بالتالي وجب ضرورة الاهتمام بها و وظائفها باعتبارها فضاءا لرصد التواصل لا القطيعة و القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة و المقدرة على خلق الجديد..

حيث أصبح يطلق على العصر الحالي "**عصر المعرفة**"، الذي يهتم بالمعرفة كرأسمال معرفي ينتج الأفكار و المعارف لأن المعرفة هي المورد الرئيسي فيه، حيث أصبحت تمثل موردا اقتصاديا و مصدرا للدخل الوطني و دعامة رئيسية من دعائم تقدم الأمم، فضلا عن أنها أصبحت مصدر قوة و شرط وجب تحقيقه في المجتمعات.

و يتم توليد المعرفة و إنتاجها من خلال عمليات البحث العلمي التي تتضمن الاستنباط و الاستقراء و التحليل و التركيب بواسطة شخص مبتكر لديه القدرة على التحليل و التركيب و التمحيص و استخلاص النتائج؛ بل ان مقدرة المؤسسة الجامعية على الإبداع والابتكار مرتبط بشكل دقيق برأس المال الفكري؛ ألا و هو الأستاذ الباحث التي تعتبر مهمة إنتاج المعرفة العلمية من مهامه بالدرجة الأولى هذا من جهة، و من جهة أخرى تعد مخابر البحث العلمي أحد

هياكل البحث المستحدثة من أجل القيام بعملية البحث العلمي و إنتاج المعارف؛ على اعتبارها مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف ترتكز أساسا على تقديم خدمات معرفية و علمية للمجتمع و يشرف عليها باحثون.

و في ظل تزايد الكبير في عدد الباحثين و المخابر كل عام بدا واضحا أننا أمام إشكال حقيقي يتطلب البحث و الدراسة العلمية بغية الكشف عن المؤسسة الجامعية كفضاء لإنتاج المعرفة العلمية وضعية مخابر البحث و الكفاءات البحثية الجزائرية؛ الأمر الذي جعلنا نطرح التساؤل التالي:كيف هو حال هذه المخابر و الكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية ؟

تحديد المفاهيم:

المؤسسة الجامعية: الجامعة هي مؤسسة اجتماعية، تكوينية أنشأت بطريقة مقصودة، من أبرز وظائفها البحث العلمي، تعمل على إنتاج و نشر المعرفة العلمية بطريقة نظرية و إمبريقية من خلال البحوث والدراسات العلمية التي تنجز بشكل فردي أو على مستوى المخابر وفرق البحث تساهم في إشباع حاجات المجتمع الأساسية في كافة مجالاته.

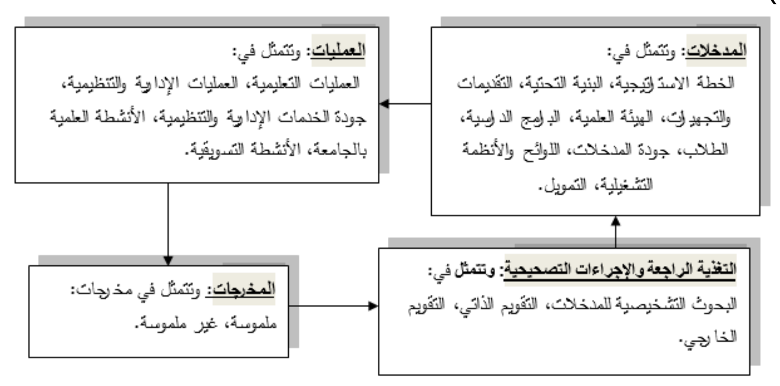
إنتاج المعرفة العلمية: نقصد بإنتاج المعرفة العلمية؛ العملية التي يتم من خلالها القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة من قبل الأساتذة الباحثين عبر مجموعة البحوث العلمية والدراسات التي يقوم بها في المؤسسة الجامعية و التي تؤدي إلى إنتاج مؤلفات أو مقالات أو ملتقيات أو ندوات أو أيام دراسية أو بحوث على مستوى المخابر أو بشكل فردي.

الكفاءات البحثية: و هو الأستاذ الموظف في الجامعة الذي يحمل شهادة علمية و رتبة علمية و ذو خبرة بحثية تؤهله للقيام بالبحوث العلمية ليساهم في إنتاج المعرفة العلمية و من ثمة يساهم في خدمة المجتمع.

مخابر البحث العلمي: مخبر البحث العلمي هو عبارة عن هيكل تنظيمي يجمع مجموعة من فرق بحث يرأسهم مدير مخبر يقوم بتنظيم البحث في محاور حسب الاختصاص من أجل القيام بعملية إنتاج المعارف و الأهداف المسطرة، و ينتمي المخبر إلى الجامعة.

إنتاج المعرفة العلمية و شروطها:

***- إنتاج المعرفة العلمية:** الإنتاج المعرفي العلمي هو كل إنتاج ذهني علمي أو اجتماعي أو فني أو أدبي ينطوي على شيء من الابتكار أو الإبداع الإنساني أيا كانت طريقة التعبير عنه، ولا يعد إنتاجا فكريا جمع عدد من الإنتاج الذي ينسب كل عمل منه على حدة إلى مؤلف معين، حيث لا يعد جهد صاحب هذا العمل عندئذ أن يكون جمعا و ترتيبا، كما لا يعد إنتاجا فكريا المعلومات الإخبارية العادية والوثائق الرسمية والقوانين واللوائح(1). عموما إن الإنتاج المعرفي العلمي هو كل ما وصل إليه أي باحث بعد جهد عقلي، من أجل تحقيق المنفعة العامة للمجتمع في جانب من جوانب الحياة الفكرية و الاجتماعية و الاقتصادية. و الشكل الموالي رقم:01 يوضح انموذج لإنتاج المعرفة العلمية في الجامعة (نظام لجامعة المنتجة):



المصدر: عادل مستوي و سمير كسيرة: التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013، Cybrarians Journal، العدد 40، ديسمبر 2015.

***- شروط إنتاج المعرفة العلمية:** إن نجاح إنتاج المعارف مرهون بمدى قـدرة البلـدان علـى تـأمين المسـتلزمات الضرورية لتطوره، ولا شك أن توفير البيئة الملائمة، والشروط اللازمة لإنجاز البحوث العلمية أمر ضروري لإعطـاء الباحث الدافع الحقيقي للإنجاز و الإبداع والإبتكار، ومن أهم هذه الشروط (2):

1- **التخطيط:** و نريد بعملية التخطيط رسم خطط هادفة و ربط نتائج الأبحاث العلمية بخطط التنمية، إن عمليـة تحديـد أهداف برامج الأبحاث ومبرارتها الإقتصادية، ومردودها على المشاريع التنموية يؤدي إلى وضع الخطط الازمة لتجاوز الصعوبات اللازمة.

2- **إعداد الباحث العلمي:** يعتبر العنصر البشري العمود الفقري في هيكل البحث العلمي، لذلك تعكف الجامعات علـى الإهتمام بهذا العنصر الفعال نظرا لماله من أهمية، وأثر مهم في حقول التنمية فمهمة الجامعة لم تعد مجرد نقل للمعرفة بل المساعدة على إنتاجها، وتوليدها من خلال تكوين رأس مال بشري، قادر على تحقيق نمو إجتمـاعي-إقتصـادي- و علمي لذلك فعمليه إعداد الباحث العلمي يجب أن تبدأ من المرحلة الجامعية الأولى، بالتركيز على المتفوقين من الطلاب ومحاولة مساعدتهم وتنمي قدراتهم الفكرية، وتشجيعهم على متابعة الدراسة والبحث.

3- **المختبرات (المخابر) و الأجهزة:** تعتبر المختبرات العلمية، الأرضية الحقيقية لإنجاز البحث العلمي وإنتاج المعارف و هذا الأخير مستحيل دون مختبرات مجهزة بالأجهزة اللازمة له و في مختلف الميادين، وهذا ما يقتضي توفير المـال اللازم للحصول على الأجهزة و العتاد، و غيرها من الموارد التي تحتاجها المخترات سواءا أكانت مادية أو بشرية.

و من أجل إنتاج معرفة علمية يحتاج النسق الجامعي بداية إلى إدراك التحول في طبيعـة المعرفـة و مكانتهـا ودورها في المجتمعات المعاصرة (مجتمعات المعرفة)، ثم إصلاح مراكز إنتاج المعرفة (الجامعات ومراكز البحـث) بشكل خاص بما يضمن لها أن تكون مواكبة لعصر الانفجار المعرفي و تساهم في إنتاج المعرفة؛ وكمـا يحتـاج هـذا النسق إلى وجوب عدم فك الارتباط بين إصلاح الجامعة و جوانب الإصلاح الأخرى في مجتمعنا (الإصـلاح الثقـافي السياسي،الاقتصادي الاجتماعي، وغيرها) و في هذا المقام نركز أكثر على المورد البشري على اعتبـار هـذا الأخيـر رأس مال فكري و طاقة ذهنية لإنتاج المعرفة لما لها من أولوية في تصحيح وتطـوير الرؤيـة والمسـار المسـتقبلي للمؤسسة الجامعية و التي هي محل اهتمامنا في هذه المقال.

وضع الجامعة الجزائرية بخصوص إنتاج المعرفة العلمية: إكتسب قطاع البحث العلمي في الجزائر أهمية كبيرة فـي الآونة الأخيرة لكونه يشكل أبرز مباحث التقدم العلمي ومظاهر الرقي و التطور، حيث أدركت الدولة لمـا يلعبـه هـذا القطاع من دور حيوي في التنمية الشاملة في حين اُستغل احسن استغلال.

و المتتبع لسياسة البحث العلمي المنتهجة في الجزائر، يلتمس عدم وجود سياسة وطنية شاملة في المراحل الأولـى ولم يتم التكفل بالبحث العلمي من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلا بداية سـنة 1993، حيـث تـم تغييـر سياسات البحث العلمي وذلك بوضع وكالتين للبحث سنة 1995 وهي الوكالة الوطنية لتنمية البحـث الجـامعي (تتكفـل بالبحث الجامعي) والوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة (3).

وتميزت مرحلة (1993-2002) بصدور عدة مراسيم قانونية تسيّر منظومة البحث العلمي و منها ما جاء فـي وثيقة المجلس الأعلى للتربية (4):

- المرسوم الوزاري رقم 92-22 الخاص بإنشاء و تنظيم و تشغيل اللجان المشتركة بين القطاعات لدعم وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتكنولوجي.

- إضافة إلى إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي و التكنولوجي بالمرسوم التنفيذي رقـم (1992) 92- 23 الـذي أوكلت إليه مهام إصدار التوجهات العريضة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتنسيق تنفيذ البحوث وتقييم عملية التنفيذ.

- وبموجب المرسوم التنفيذي 98-137 تم إنشاء و تنظيم و تشغيل الوكالة الوطنية المعنية بفعالية استخدام نتائج البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا، إذ يتمثل الدور الأساسي لهذه الوكالة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية التكنولوجيا لاسيما عن طريق نقل نتائج البحث العلمي وتحقيق فعالية استخدام هذه النتائج.

- كما تم في هذه المرحلة إنشاء و تنظيم و تشغيل مختبرات ووحدات البحث العلمي، المرسوم التنفيذي رقم 99-244، وهي هياكل أساسية تقوم بتنفيذ مواضيع و برامج البحث العلمي و تحظى هذه المختبرات والوحدات بالاستقلال الإداري ولكنها تخضع في الوقت نفسه للرقابة المالية.

و يبدو جليا أن الجزائر لم تعرف استقرار في المؤسسات البحثية و سياسة البحث العلمي المتبعة في تلك الفترة و لعل يرجع سبب هذا إلى التغيرات التي طرأت على الأجهزة و الجهات المسيّرة لقطاع البحث العلمي في الجزائر، وضف إلى ذلك افتقار الجزائر الخبرة في هذا الميدان وعدم وجود مخطط واضح و شامل بخصوص البحث العلمي و إنتاج المعارف العلمية؛ الأمر الذي أدى إلى هجرة الكفاءات البحثية و تشتتها.

عموما إن وضع البحث العلمي و إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر لا يختلف عن الواقع المعاش للبلدان العربية بخصوص البحث العلمي؛ حيث توجد مجموعة عوائق في هذا المجال لعل أهمها مايلي (5):

- انعدام التنسيق بين المخابر خاصة تلك المتشابهة والمتقاربة في التخصص.
- ضعف الحافز المالي للباحثين، إن لم نقل إنعدامه.
- صعوبة الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتجاوز العلاقة " المرضية " بين منتج البحث ومستهلكه.
- ضعف نسبة الاستهلاك بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية وثقلها التي ميزت عملية تسيير الغلاف المالي المخصص للبحث.
- تجاهل المخترعين وصعوبة تطبيق براءات الاختراع.

و غير بعيدا عن هذا يؤكد **(عبد الرحمان حاج صالح)** بخصوص العوائق التي تواجه البحث العلمي في الجزائر أن ما سجله كنقص في هذا المجال هو غياب و انعدام التنافس العلمي الموضوعي بين الباحثين، إذ ينبغي أن يكون الباحث عكس الموظف، يرتبط مستقبله بإنتاج، فإذا لم يكن منتجا فلا فائدة من تنظيم و تمويل البحث العلمي و الأهم هو تقييم أعمال كل باحث ونتائجه، و للأسف هذا غير موجود في الجزائر؛ وبالتالي يتحول الباحث إلى موظف في الإدارة، و منه يغيب الإنتاج و الإبداع (6).

قد عرفت الجامعة في الآونة الأخيرة تطورا كميا ونوعيا بخصوص البحث العلمي؛ بحيث تم إنشاء فرق بحث ومخابر تابعة لها (سنتطرق لها لاحق بشيء من التفصيل)، بحيث ساهمت هذه الأخيرة في تنظيم عمل الباحثين وفق أطر منظمة هذا من جهة. ومن جهة أخرى ُعزز قطاع البحث العلمي بإنشاء وكالة وطنية لتثمين نتائج البحث العلمي؛ بغرض تثمين و تحويل نتائج البحوث والابتكارات نحو القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة منها.

و بالرغم من هذا توجد محاولات لإنعاش البحث العلمي و النهوض به إلى مصف العالمية غير أن ذلك لم يكن كافي لأنه ما يزال يعاني من ضعف كبير لاسيما من الناحية النوعية، حيث تؤكد بعض الدراسات إلى أن " معظم البحوث التي تنجز في الجامعة الجزائرية، التي يقوم بها الأساتذة الباحثون، ليست منبثقة من استراتيجيات واضحة ومحددة – فهناك الكثير من البحوث تنجز سنويا في جامعتنا، و لم تؤثر إيجابيا في الصناعة أو الزراعة أو التربية، كما أن الأستاذ في الجامعة الجزائرية أقل ممارسة وإنتاجا للبحث العلمي مقارنة بغيره من الأساتذة في الجامعات الأخرى"(7).

غير بعيد عن هذا تشير **(فتيحة كركوش)** في مداخلة لها حول البحث العلمي و الباحثين في الجزائر- التحديات و الأفاق؛ إلى أن معظم البحوث المنجزة في الجامعة الجزائرية لا ترتبط بمشاكل المحيط الاقتصادي و الاجتماعي مما

يجعل ما ينجز من دراسات وأبحاث، بحوثا ذات طابع نظري في أغلبها لا تساهم في تحقيق التنمية خاصة مع ظهــور مجتمعات المعرفة (8).

بل معظم هذه البحوث هي بحوث اكاديمية (رسائل الماجستير و الدكتوراه) و هذا في رأينا ليس له صلة بالإنتاج المعرفي بل هو مجرد عمل اكاديمي لابد القيام به.

مما تقدم نلاحظ أن وضع البحث العلمي و إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر يواجه صعوبات منها نقص التمويــل اللازم، عدم وجود رؤية واضحة تُحرك البحث العلمي، إضافة إلى انعدام المناخ الاجتماعي و الثقافي و الفكــري الــذي يشجع الباحثين على القيام بمنتوج معرفي يتماشى و متطلبات الجامعات الحديثة.

و عليه ومن هذا المنطلق نتساءل عن وضع و دور الهياكل التي سخرتها الجامعة الجزائرية من مخــابر البحــث العلمي و وضع الكفاءات البحثية التي من المفترض هي المسؤولة بالدرجة الأولى على مهمة إنتاج المعرفة العلمية:

1. مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: تعد مخابر البحث العلمي أحد هياكل البحث المستحدثة من أجل القيام بعملية البحث العلمي و إنتاج المعارف؛ هو مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف ترتكز أساسا على تقــديم خــدمات معرفية و علمية للمجتمع و يشرف عليها باحثون.

فمخبر البحث العلمي هو عبارة عن هيكل تنظيمي يجمع مجموعة من فرق بحث يرأسهم مدير مخبر يقوم بتنظيم البحث في محاور حسب الاختصاص ؛ كل فريق يُكون مجموعة من الأعضاء لقصد القيام ببحوث في المحاور المعتمدة و الأهداف المسطرة و ينتمي المخبر إلى الجامعة.

و قد حدد المرسوم التنفيذي (99-244) قواعد إنشاء مخبر البحث و تنظيمه و سيره (9).

ينشأ مخبر البحث العلمي على أساس المقاييس التالية (10):

- أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية للبلاد.
- حجم و ديمومة البرنامج العلمي و / أو التكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث.
- أثر النتائج المنتظرةعلى تطوير المعارف العلمية و التكنولوجية.
- نوعية و حجم القدرات العلمية و التقنية المتوفرة و / أو الممكن تجنيدها.
- الوسائل المادية و المالية المتوفرة و / أو الواجب اقتناؤها.

يتكون مخبر البحث العلمي من ثلاث مصادر نوجزها في التالي (11):

❖ **المصدر البشري:** و يتمثل في مدير المخبر و فرق البحث التي تشكه و هم الباحثين.

❖ **المصدر المادي:** و يتمثل في جميع الموارد المادية من مكاتب و ورشات إضافة إلى التجهيزات و الوســائل التــي يضعها المخبر.

❖ **المصدر المعنوي:** ويتجسد ذلك في الصيغة القانونية التي تنظم هذه الباحثين و الفرق من خلال الاعتماد الذي تمنحه الهيئة الوصية لتأسيس و اعتماد المخبر.

و لمعرفة مهام مخابر البحث العلمي هذا ما حددته المادة 4: وتطبيقا لأحكام المادة 12 من المرســوم التنفيــذي 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419ه الموافق لـــــ22 غشت 1998 م، يكلف مخبر البحث العلمي لا ســيما بما يأتي (12):

- تحقيق أهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد.
- إنجاز الدراسات و أعمال البحث التي لها علاقة بهدفه.
- المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلقة بنشاطاته.
- المشاركة في تحصيل معارف علمية و تكنولوجية جديدة و التحكم فيها و تطويرها.

- المشاركة على مستواه في تحسين تقنيات و تطوير ذلك.
- المشاركة في التكوين بواسطة البحث و من أجل البحث.
- ترقية نتائج أبحاثه و نشرها.
- جمع المعلومات العلمية و التكنولوجية التي لها علاقة بهدفه و معالجتها و تثمينها و تسهيل الاطلاع عليها.
- المشاركة في وضع شبكات بحث ملائمة.

تزداد حركية إنشاء المخابر البحث العلمي منذ صدور القانون 98-11 من سنة إلى سنة في الجامعات الجزائرية و كان غرض من إنشائها هو تنشيط و تفعيل البحث العلمي من أجل زيادة الإنتاج العلمي المعرفي.

بحيث تضم شبكة البحث العلمي في الجزائر ستة مائة و تسعة و ثلاثون (639) مخبرا بالمؤسسات الجامعية الوطنية، من بينها أربعة تنتمي إلى قطاعات أخرى (12).

يا ترى ما هو دور مخابر البحث العلمي على مستوى الجامعات في الجزائر، هل واكبت وتيرة سياسات مخابر البحث المنتشرة في مختلف جامعات العالم، و وتيرة انتاجاتها المعرفيّة، أم هي أسيرة حيزها الضيق الذي لا يذهب بعيدا في تطوير القطاع الخاص بالبحث العلمي والإنتاج المعرفي؟.

و للإجابة على هذه الاسئلة نعرض أراء بعض الباحثين عن مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية و هذا لمعرفة ما مدى مساهمتها في انعاش قطاع البحث العلمي و بالتالي إنتاج المعرفة العلمية أو هي مجرد أرقام و فيما يلي أراء بعض الباحثين (13):

يري (**سعيد بوطاجين**) ناقد جزائري الكثير من المخابر في الجامعات الجزائرية وجدت لتقوم بوظائف لا علاقة لها بالبحث؛ الحديث عن المخابر، مهما كانت، يتضمن بالضرورة الإشارة إلى البحث العلمي بمفهومه المتعارف عليه دوليا. من المفترض، منطقيا و موضوعيا، أن تكون مثل هذه الهيئات مؤطرة، ولها خطة و مقاصد و وسائل و كفاءات فاعلة تضمن استمراريتها، وقبل هذا جودتها.

والواقع أن كثيرا من المخابر في الجامعة الجزائرية لا تحمل هذه المواصفات من حيث إنها وجدت لتقوم بوظائف ترقيعية لا علاقة لها بالبحث. يجب الحديث، في هذا السياق، عن مسألة جوهرية يتعذر تجاوزها لأنها تثير عدة أسئلة: تتعلق هذه المسألة بالميزانية التي توفرها الوصاية. ما تحصل عليه بعض المخابر الجزائرية خلال سنة كاملة، حسب علمي، هو ما يحصل عليه لاعب واحد في فريق فاشل خلال نصف شهر. وعلينا أن نتصور أن المخبر الواحد قد يضم عدة فرق، وكل فرقة تضم عدة باحثين، ومنهم من هو بدرجة أستاذ التعليم العالي، أي بروفيسور. لا يمكن أن يعيش مخبر بفتات لا يؤهله للقيام بنشاطات متخصصة، كطبع المجلات وإصدار الكُتب واستضافة المحاضرين، وتكريمهم في حدود الإمكان.

و يؤكد (**سعيد بوطاجين**) تعيش المخابر حالة من التعاسة؛ إن كنا نريد أن يقف البلد، أن نحترم الباحثين المحليين والمهاجرين من أجل ترقية البلد وتحصينه من الجهل والانكسارات التي لن تنتهي بإذلال المعرفة. إن الميزانية التي تمنح لكثير من المخابر قد تكون كافية لشراء الكراسي والطاولات والمكاتب والورق. ليس إلاَ. لكني أعرف مخابر لا تملك مقرات تضع فيها هذا الأثاث. قد تكون فكرة إنشاء المخابر على مستوى الجامعة أمرا مهمَا، وهي مبادرة تستحق كل الامتنان، بيد أن الظروف العامة المحيطة بالمخابر لا تساعد على النشاط لأنها مهينة في أغلب الأحيان، وقاسية جدا.

ومن جهة آخرى يرى الباحث (**محمد الأمين بحري**) وظيفتها توقفت على طبع المجلات و إقامة ملتقيات تنتهي بتوزيع شهادات مشاركة، فإن حركة هذه المخابر قد تجمدت بين طبع المجلات و الدوريات المحلية، و إقامة ملتقيات وندوات تنتهي بتوزيع شهادات مشاركة، وبين تربصات و منح للتنقل في مهمات علمية محلية ودولية؛ وخارج هذه

الدوائر الثلاث لا يمكن أن نجد لهذه المخابر من جدوى في المجال الحيوي المنتظر منها، كأن يتفاعل إنتاجها ويؤثر على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية.

وكما ترى الباحثة (**سامية بن عكوش**) سوء التخطيط والتسيير جعل الانتاج المعرفي دون المستوى وُجِدت المخابر لتسهم في تأطير الطاقات البحثية وإنتاج المعرفة. والقيام بهذه المهمّة يتطلّب سياسة وطنّية حول دور البحث العلميّ في الجامعة الجزائرية وحاجة المجتمع إليه. وأظنّ أنّ هكذا سياسة غائبة في وقتنا الحالي. ومع أنّ عدد المخابر مقبول، إلاّ أنّ وتيرة الإنتاج المعرفيّ وجودته تبقى ما دون المستوى، مقارنة بدول العالم. و لعل أنّ السّبب الرّئيسيّ في ذلك هو سوء التخطيط و التسيير للمخابر؛ سوء التخطيط فيتعلق بضعف التصورات عن المشاريع التي تتبناها المخابر (الاعتباطية والعشوائية في اختيار التخصّصات المخبرية والمحاباة في اختيار الكفاءات البحثية التي تثريه وغياب الأهداف القصيرة والطويلة المدى فيما يخصّ المنشورات والملتقيات وغيرها من الأفعال البحثية المؤطرة)، أما سوء التسيير فهو نتيجة حتمية لسوء التخطيط.

و في نفس السياق يرى الباحث (**بلكبير بومدين**) مناخ البحث العلمي يسيطر عليها منطق بيروقراطي يعطي الأولوية في إدارة البحث العلمي إلى التقارير الإدارية بدلا من العلمية. إضافة إلى فقدان مناخ التقدير والتحفيز مقابل الجهد المبذول، وعدم توفر الحد الأدنى من شروط العمل. و في السنوات القليلة الماضية تزايد عدد المخابر البحثية غير أنها لم تساهم في تحسين مستوى ونوعية البحث العلمي بقدر ما رسخت لثقافة البحث عن الامتيازات وتقاسم المنافع والريع. الحديث عن جودة مخرجات المخابر العلمية مرتبط بالعديد من المدخلات، كمستوى ونوعية رأسمال الفكري والبحثي، وحجم النفقات على البحث والابتكار والاستثمارات المنجزة.

أغلب مخابر البحث العلمي عندنا تسير بهياكل جامدة ومتصلبة عفى عليها الزمن، وقد تجلى هذا التدهور في تبوأ الجزائر المراتب الأخيرة في تقرير التنافسية العالمي وبالضبط في مؤشر الابتكار.كما ساهم هذا التدهور كذلك في استنزاف العقول والكفاءات الجزائرية، من خلال تزايد موجات هجرة الكوادر إلى الخارج. لما تقدمه تلك الدول المستوردة للكفاءات من عديد المزايا و الامتيازات؛ فالهجرة تؤدي إلى تدمير جزئي للثروة البشرية، و إضعاف الاستثمار و محركات التنمية وضياع الجهود و الطاقات الإنتاجية و العلمية لصالح الدول المستنزفة.

يؤكد الباحث (**ربوح البشير**) السياسة العامة للبحث العلمي تحتكم إلى منطق الكم استنادا إلى مقولة عالم الاجتماع الألماني (**ماكس فيبر**): « إن الدولة المركزية تتباهى بالكم، وتطمس الكيف لأن الكيف يزعجها »، في فهم مسألة خطيرة تتعلق رأساً بموضوع المخابر العلمية في الجامعات الجزائرية، لأن السياسة العامة للبحث العلمي ما زالت تحتكم إلى منطق الكم الذي يبتغي دوماً الرفع من عدد المخابر، دون الاكتراث بالجانب الكيفي، ونعني به، مستوى وقيمة البحوث العلمية التي هي سبب وجود هذه المخابر مخابر تشهد كساحاً حقيقياً ومن جهة أخرى السياسة العامة لا تريد أن تمنحها موقعا في حركية التنمية، فتبقي رهينة منطق الكم إلى أجل غير مسمى.

(**عبد الرزاق بلعقروز**) باحث مخابرنا تستمد قيمتها من عددها وليس من نوع إنتاجاتها في الواقع مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا مقدرة علمية قوية لها، ولم تسجل إنجازات علمية أو أبدعت أو أسهمت في ترقية المعرفة العلمية النّوعية، فهي تستمد قيمتها من عددها وليس من نوع إنتاجاتها. هي في ازدياد وتكاثر، والسبب هو أن ما يهم هو الرّقم كي نحظى في تصنيفات المعرفة العلمية العالمية بمرتبة، لدينا كذا من المخابر وكذا من وحدات البحث، وزارة التعليم الجزائرية تشجع على إنشاء المخابر وتوفر الشروط المالية والإدارية لإنجاح مسارها، لكن الغالب حتى لا نقول الكل، لم يجد أصلا أين يصرف ميزانيته، لا برنامج علمي قوي، ولا ملتقيات ذات أهداف واضحة، ولا مجلات نوعية في إنتاجاتها.

الخلل يكمن في ضعف التكوين المنهجي على مستوياته الثلاث: التكوين في منهج التفكير، التكوين في الممارسة البحثية، والتكوين في مستوى الممارسة السلوكية والتكامل مع مؤسسات المجتمع. أضحى دور المخابر عندنا إداريا خالصا، احتضان مشاريع الماستر، الدكتوراه، تخصيص مجلة لنشر البحوث التي في أغلبها من مضوغات الرسالة العلمية التي بدورها تسكن في قرون خلت ومراجعها بائدة، وأيضا من أجل التّرقية والمناقشة، وهذا الاحتضان محمود لكنّه لا يصنع العقل العلمي المبدع.

و في نفس السياق يؤكد الباحث **(نبيل دحماني)** تزايد عدد مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية دون أن يتجلى ذلك في كثافة ونوعية إنتاجها؛ تزايد بشكل ملفت دون أن يتجلى ذلك في كثافة ما كان متوقع إنتاجه من حيث تكثيف النشاطات العلمية والتكنولوجية و البحثية واستفادة المحيط الاقتصادي والاجتماعي منها في ظل غموض آليات التواصل بين الجامعات والسوق المفترض اقتناؤه لهذا المنتوج، و وجود الكثير من النقائص بفعل محدودية عدد الباحثين ومحدودية التأطير وبيروقراطية الإدارة، وأشياء أخرى لا تمت بصلة للبحث العلمي رغم توظيف أكثر من 1200 باحث.

2. الكفاءات البحثية و إنتاج المعرفة العلمية في الجامعة الجزائرية: بمقتضى الآية الكريمة ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا...** ﴾ من الآية 31 سورة البقرة؛ يمكن اعتبار الإنسان إنسان العلم، أي إنسان إنتاج المعرفة بوصفها خاصية من خصائصه، إلا أن معرفته بالفعل بدأت بمعرفة غيره ...فلم يكن الإنسان في المعرفة العلمية أو التأملية كما تفيد دراسات تاريخ العلوم شيئا مذكورا إلا مع تقدم معارفه في الأشياء الأخرى(14).

و عليه هذا الإنسان يعتبر ذلك المورد المتخصص في علم من العلوم يقوم بممارسة البحث سواء كان نظريا أو امبريقيا فهو ذلك الكفاءة البحثية التي تقوم بتقصي للحقائق المعرفة بهدف إحداث إضافات و تعديلات جديدة في ميدان من ميادين العلوم من أجل إنتاج المعرفة العلمية.

و فالمتتبع لمراسيم البحث العلمي في الجامعة الجزائرية يرى أن الباحثين مكلفين بمتابعة و انجاز أعمال البحث في الميادين علمية و تقنية محددة قصد إيجاد حلول خاصة و جديدة للمشاكل المطروحة و تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية العلمية والتكنولوجية.

الوضعية المهنية و الإدارية للباحث الجزائري مرت بالعديد من التطورات التاريخية، و التي تتضمن الشروط المتعلقة بممارسة البحث العلمي و الأستاذ الباحث.

عرفت المرحلة ما بعد 2008 تطورا ملفتا لنظر من حيث الهياكل و الوسائل و تنظيمات القانونية، و خاصة بعد إدخال تعديلات على القانون التوجيهي 98-11 بما يخدم الأستاذ الباحث، و توفر الأعتمادات المالية، غير أن ما تحقق شابته الكثير من النقائص بفعل بيروقراطية الإدارة، و أشياء أخرى لا تمت بصلة للبحث العلمي رغم توظيف عدد كبير من الباحثين.

و كما سارعت مؤخرا وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر إلى مبادرات جد ايجابية لفائدة الأساتذة الباحثين وذلك من خلال المراسيم التنفيذية ولاسيما المرسوم التنفيذي رقم 232-10 المؤرخ في 2 أكتوبر 2010 الذي يحدد ممارسة الأستاذ الباحث للنشاطات البحثية وكذا كيفيات مكافاءته، حيث استفاد من امتيازات واستحقاقات مالية معتبرة مثل منحة تحسين الكفاءات البيداغوجية و العلمية و أخرى خاصة بالخبرة البيداغوجية و التوثيق و التأطير و المتابعة البيداغوجية و تحسين النوعية العلمية، و ذلك باختلاف الرتبة التي ينتمي إليها الأستاذ الباحث (14).

ومثل هذه التحفيزات تعطي نفسا جديدا للباحث العلمي أن يقدم أفضل ما لديه من إنتاج علمي و تحفزه أن يعمل بجد في الشبكة البحثية؛ غير أن لا يخلو النشاط العلمي للباحث من تعقيدات إدارية؛ بحيث يجد نفسه أمام جهاز إداري يتصف بالمركزية الشديدة لا يولي أهمية للباحثين.

و اذا اردنا معرفة ما مدى مساهمة الاستاذ الباحث في الجامعة الجزائرية في إنتاج المعرفة العلمية نجده قليل جدا أو يكاد أن ينعدم إذا ما قارنه بالدول المتقدمة؛ و السبب راجع أما إلى أمور تتعلق بتكوين الأساتذة منذ الأطوار التعليمية الأولى (كيف وعما كان تكوينه في الماضي) و كذا إجراءات التوظيف (كيف تم توظيفه و بأي إجراء) و سياسة الحكومة و القوانين المسطرة و الجهاز البيروقراطي المحيط بهذه الفئة (ما هي ظروف عمله و البيئة التنظيمية و الإدارية التي يعمل فيها) و غيرها هذا من جهة، و من جهة أخرى قد يرجع السبب إلى الذهنية و الخصائص النفسية و الاجتماعية للفرد الجزائري.

و نستطيع القول أن الأستاذ الباحث في الجزائر و رغم المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية إلا أنه يبقى الأستاذ الباحث؛ أستاذ أكاديمي بيداغوجي و ما يؤكد هذا أن معظم البحوث المنجزة على مستوى الجامعات الجزائرية بحوث أكاديمية (بحوث الماجستير و الدكتوراه)، ولكن على العموم هناك فئة من الأساتذة الباحثين تجتهد و تعمل و تنتج و لكن للأسف قليلة و لا تكاد تظهر و هذا راجع لعدم التثمين.

و عليه لكي تظفر النخبة و أقصد بهذه الأخيرة كل الكوادر البحثية الفعالة بالدور الإستراتيجي و الفعال بالنهوض بقطاع البحث العلمي، لابد من أن تستوعب كل معايير الجودة نظريا و تطبيقيا التي بدورها تفتح الباب واسعا أمام التنافسية في إنتاج المعرفة العلمية، انطلاقا من خصوصياتنا ومتطلبات مجتمعاتنا.

مما تقدم و بخصوص حال و أداء مخابر البحث العلمي و الكفاءات البحثية؛ نقول أولاً أغلب مخابر البحث العلمي عندنا تُسير بهياكل جامدة ومتصلبة، وقد تجلى هذا التدهور في تبوأ الجزائر المراتب الأخيرة في تقرير التنافسية العالمي وبالضبط في مؤشر الابتكار و إنتاج المعرفة العلمية، كما ساهم هذا التدهور كذلك في استنزاف العقول والكفاءات الجزائرية، من خلال تزايد موجات هجرة الكوادر إلى الخارج لما تقدمه تلك الدول المستوردة للكفاءات من عديد المزايا و الامتيازات؛ فالهجرة تؤدي إلى تدمير جزئي للثروة البشرية، و إضعاف الاستثمار و محركات التنمية و ضياع الجهود و الطاقات الإنتاجية و العلمية لصالح الدول المستنزفة و عليه من الضروري الحرص كل الحرص على الإهتمام بهذه الموارد و توفير رعاية خاصة للمبدعين و المتميزين، فالمتميزون هم رأس مال الدولة والحكومة و الإدارة و الجامعة في آخر المطاف.

بالتالي إنتاج المعارف العلمية في جامعتنا يتطلب إدخال منهجية متطورة بخصوص مخابر البحث العلمي و نوعية خاصة من الموارد البشرية مقتنعة به و تضحي في سبيله، لذلك وجب الدفع بالمسيرة العلمية للمؤسسة الجامعية و تطوير أساليب البحث العلمي عن طريق التخطيط الاستراتيجي و الرؤية الواضحة لخدمة مختلف المشاريع البحثية والإنمائية بالمجتمع ليس هذا و حسب؛ بل لابد من تدريب الكوادر البحثية الوطنية، من أجل إنتاج معرفة علمية تتماشى و احتياجات المجتمع المختلفة.

الخلاصة: تعتبر الجامعة القطب الإشعاعي و النواة الأولى و الركيزة الأساسية في أي مجتمع يطمح لتنمية قدراته و النهوض بالتنمية في كل المجالات، فهي نظام مفتوح يسمح بالتبادل و الإتصال، و لا يمكنها أن تتطور دون أن تحقق وظائفها التكوينية التي تسعى من خلالها للمحافظة على المعرفة العلمية التي تتميز بالاستقلالية في تحقيق أهدافها.

و لكي تقوم المؤسسة الجامعية بهذا الدور الريادي و القيام بأداء وظائفها و لن يتحقق هذا إلا في ظل مجموعة من العوامل، يرجع بعضها إلى الهياكل و التنظيمات التي تسودها و يتصل بعضها بعناصر العملية التكوينية والمضمون التعليمي الذي تقدمه و الجو الثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه، و يرجع بعضها الأخر إلى المورد البشري الذي يعتبر طاقة و رأس مال معرفي.

فواقع البحث العلمي في الجزائر يبقى رهين الطموحات السياسية و واقع معقد تجاوز القدرات التسييرية، و قد تبين لنا أنه رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين و تطوير ظروف البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، إلا أنه مازال يعاني قصورا واضحا على كل المستويات خاصة الإدارية والمادية و لاسيما رغبة الباحثين.

و يبقى الحديث عن قطاع البحث العلمي و الجامعة في الجزائر حديثا ذا أهمية خاصة و يحتاج إلى نظام تقويمي مستمر، بما يضمن سير النشاط الفكري وفق منهجية علمية دقيقة و صارمة و معقولة، توجه نشاط البحث العلمي و مخابر البحث و الكفاءات البحثية بما يتفق ومتطلبات التنمية في شتى المجالات وذلك لبلوغ الريادة و هذا ما نأمل فيه.

الهوامش:

1- عبد الفتاح خضر: **أزمة البحث في العالم العربي**، ط3، مكتب صلاح الحيجلان، الرياض،1992، ص15.
2- نجاة بوساحة : **دور البحث العلمي في التنمية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية، تخصص علم الإجتماع التنمية بالمشاركة، جامعة عنابة - الجزائر، ص 141.
3- فتيحة كركوش:**البحث العلمي و الباحثين في الجزائر-الواقع و الآفاق**، الملتقى الدولي حول البحث العلمي و تطبيقاته في العالم العربي،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قالمة، 18/17 أفريل 2011، ص 7.
4- وثيقة المجلس الأعلى للتربية: **تطوير المنظومة التربوية والنهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة**، 1997، نقلا عن فتيحة كركوش، **مرجع سابق**، ص 7.
5- عبد الحميد جفال:**البحث العلمي في الجزائر-التمويل و التطبيق**، الملتقى الدولي حول البحث العلمي و تطبيقاته في العالم العربي،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قالمة، 18/17 أفريل 2011.
6- عبد الرحمان حاج صالح: **واقع البحث العلمي في الجزائر**، جريدة صوت الأحرار، العدد:3694، بتاريخ،2010/04/07، ص 10.
7- بشير معمري: **بحوث و دراسات متخصصة في علم النفس**،ج2،منشورات البحر، الجزائر،2007، ص 70.
8- فتيحة كركوش:**مرجع سابق**، ص 3.
9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 20 رجب عام 1420 هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 1999م، المتضمن قواعد إنشاء مخبر البحث و تنظيمه و سيره**، العدد 77 ، 1999/11/02، ص5.
10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 هـ الموافق لـ 22 غشت 1998م، المتضمن قواعد إنشاء**، المادة 5، العدد 77، 1999/11/02، ص 6.
11- ابتسام مشحوق: **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي و تطوير الإنتاج العلمي في الجزائر-دراسة حالة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، 2012/2011، ص 141.
12- سليم صيفور: **إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية، العدد3،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جوان 2015، ص 159.
13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 هـ الموافق لـ 22 غشت 1998م**، ، المادة 4، العدد 77، 1999/11/02، ص 6.
14- العربي بلقاسم فرحاتي: تجربة **علوم الإنسان في فهم الإنسان-قراءة في علوم الإنسان الحيثة و مقدمات البديل**، ط1،ج1،كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،الجزائر، 2016، ص15.
15- نوراة لحرش:عن مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية،جريدة النصر، متاح على http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-34-08/2014-08-25-12-21-09/2353-2015-02-02-21-58-58 ، يوم 2015/02/02- على الساعة:22:58.
16- فتيحة كركوش: **مرجع سابق**، ص 12.